

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٠٠٧

في شأن شروط ومواصفات مجازر النعام

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن شروط ومواصفات مجازر الدواجن

والمعدل بالقرار الوزاري رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن شروط ومواصفات مجازر الطيور والدواجن :

وعلى كتاب الهيئة العامة للخدمات البيطرية الوارد برقم ٦٢٨٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢

ومتضمن موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بجلسته المنعقدة

بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ :

قرر :

مادة ١ - لا يجوز ذبح النعام إلا في مجازر خاصة مرخص بها من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بعد موافقة الهيئة العامة للخدمات البيطرية ولا يجوز ذبحها في مجازر الدواجن أو مجازر الحيوانات .

مادة ٢ - يجب أن تتوافق في مجازر النعام ذات الاشتراطات الفنية الخاصة بمجازر الدواجن

مع مراعاة ما يلى :

وجود زناقة خاصة بذبح النعام .

يجب أن يكون خط التعليق متناسب مع حجم النعام .

وجود قسم لإزالة الريش على الناشف يدوياً متصلة بغرفة لتجمیع الريش .

وجود قسم لسلخ الطائر طبقاً للأصول الفنية متصلة بغرفة لتجمیع الجلد للحفظ عليه .

مادة ٣ - يجب أن يكون المجزر مخصصاً لخدمة مزرعة نعام مرخص بتشغيلها وتناسب طاقة المجزر مع الطاقة الإنتاجية للمزرعة بدون شرط مسافة .

مادة ٤ - يجوز لزارع النعام المرخص بتشغيلها أن تدبح النعام في المجازر المخصصة لذلك على أن يتم نقل النعام الحى من المزرعة إلى المجزر ولحوم النعام المذبوح من المجزر إلى أماكن التسويق بتصریح كتابي من الإدارة البيطرية التابع لها المزرعة والمجزر بعد الكشف عليها والتحقق من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي .

مادة ٥ - يلغى كل ما يخالف هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٦/٨/٢٠٠٧

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
أمين أباظة